MIDOCEAN UNIVERSITY

التكليف ٢

مقرر: دراسات نقدية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ٢٥٢٠٠١٣٤٨

MIDOCEAN UNIVERSITY

نقد وتحليل المنهجية

تفاصيل الورقة البحثية:

العنوان: العقود الإدارية الدولية في ضوء نصوص قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨
اسم الباحث: د. مصطفى إبراهيم مصطفى محمد عبيد.

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: انقر هنا

العقـود الإداريـة الدوليـة فى ضوء نصوص قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

د . مصطفى إبراهيم مصطفى محمد عبيد

المبحث الأول

مبادئ العقـود الإداريـة الدوليـة

المقدمة:

وفقًا لأحكام القانون الإداري تلجأ الإدارة بمناسبة ممارستها لنشاطها فى إدارة المرافق العامة وسيرها إلى إبرام العقود، ولما كان لها أن تستعمل الأساليب المنصوص عليها فى القانون العام أو الأساليب المنصوص عليها فى القانون الخاص، فإن عقودها ليست ذو طبيعة واحدة[1].

ولقد انقسم الفقهاء فى تقسيمهم لتلك العقود التي تبرمها الإدارة إلى عدة آراء:

الفريق الأول يرى أنها تنقسم إلى:

١ - العقود الإدارية:

هي تلك العقود التي تخضع لأحكام القانون الإداري واختصاص القضاء الإداري.

٢ - العقود المدنية:

هي تلك العقود التي تخضع لأحكام القانون المدنيواختصاص القضاء العادي.

الفريق الثانياعتنق تقسيما أكثر عمقًا (وفقًا لأحكام القانون الدولي الخاص)؛ حيث تم التمييز بين العقد الوطني، والعقد الدولي على النحو الآتي:

١ - العقد الوطني:

هو ذلك العقد الذي يرتبط فى جميع عناصره بدولة واحدة، كالعقد الذى يتم إبرامه فى دولة معينة بين طرفين منتمين لجنسية هذه الدولة ويقيمان فيها، ويتم

(١) د/ محمود عاطف البنا، مبادئ القانون الإداري، وسائل وأساليب النشاط الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة ص٣ وما بعدها.

طبيعة المنهج المستخدم في الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الفقهي الذي يقوم على تفسير النصوص القانونية، واستعراض آراء الفقه الإداري، ومناقشة الاتجاهات المختلفة بشأن طبيعة العقد الإداري الدولي.

المنهج لا يُعلن عنه بصيغة منهجية واضحة في مقدمة مستقلة، وإنما يُستدل عليه من طبيعة العرض ذاته، وهو ما يُظهر غياب التصريح المنهجي المنظم.

كما يظهر حضور محدود للمنهج المقارن، إلا أنه لم يُبنَ وفق إطار منهجي محدد، بل جاء في سياق عرض آراء متفرقة دون بناء مقارنة تحليلية منهجية.

ملاءمة المنهج لطبيعة الإشكالية

الإشكالية المركزية تتعلق بتحديد ماهية العقد الإداري الدولي وتمييزه عن غيره من العقود، وهي بطبيعتها مسألة مفاهيمية تفسيرية.

المنهج التحليلي يعد مناسبًا من حيث المبدأ لمثل هذا النوع من الأسئلة، لأنه يسمح بتفكيك المصطلحات وتحليل الاتجاهات الفقهية المختلفة.

غير أن الدراسة لم تنتقل من مستوى التحليل التفسيري إلى مستوى إعادة البناء النظري، بل اكتفت بترتيب الآراء القائمة دون إنتاج تصور مفاهيمي جديد أو اختبار نقدي عميق لهذه الاتجاهات.

حدود المنهج التحليلي الفقهي

المنهج المستخدم يظل محصورًا داخل الإطار الفقهي التقليدي، إذ يعتمد على نقل الآراء القانونية ومناقشتها دون توظيف أدوات تحليل خارجية.

لم تتضمن الدراسة تحليلًا لحالات عملية أو أحكام تحكيم دولي باعتبارها أدلة تطبيقية يمكن من خلالها اختبار صلاحية الطرح النظري.

كما لم يتم توظيف منهج مقارن منظم يقوم على معايير محددة مسبقًا، مما جعل المقارنة – إن وجدت – ذات طابع وصفي لا تحليلي.

الاتساق الإبستمولوجي بين المنهج والإطار النظري

الإطار النظري في الدراسة تقليدي ويرتكز على الفقه الإداري الكلاسيكي، والمنهج التحليلي المستخدم يتسق مع هذا الإطار من حيث البنية العامة، غير أن هذا الاتساق بقي داخليًا، أي أن المنهج لم يتجاوز حدود الإطار النظري لاختباره أو مساءلته.

لم يتم إدخال مقاربات متعددة التخصصات، مثل منظور القانون الدولي العام أو نظرية الحوكمة أو الاقتصاد القانوني، مما أبقى الدراسة ضمن نطاق معرفي ضيق.

تحليل قوة الاستدلال ومنهج الترجيح

الاستدلال في الدراسة يقوم على عرض الاتجاهات الفقهية ثم ترجيح أحدها استنادًا إلى منطق قانوني عام، غير أن عملية الترجيح لم تُبنَ على معايير تحليلية واضحة، مثل معيار الفعالية أو معيار الاتساق مع مبادئ القانون الدولي.

كما أن بعض النتائج جاءت امتدادًا منطقيًا للرأي المختار دون اختبار جدي لبدائل تفسيرية، مما يضعف الطابع النقدي للمنهج.

غياب البعد التطبيقي والمنهج المقارن المنظم

لم تتناول الدراسة عقودًا إدارية دولية محددة كدراسات حالة، ولم تحلل نزاعات تحكيمية فعلية يمكن أن تكشف عن التطبيق العملي للمفهوم، كما لم تُبنَ مقارنة منهجية واضحة بين أنظمة قانونية مختلفة وفق معايير موضوعية، مثل نطاق الاختصاص القضائي أو طبيعة الرقابة على التحكيم.
هذا الغياب يحدّ من قدرة الدراسة على الانتقال من المستوى النظري إلى مستوى التحليل المؤسسي الواقعي.

البدائل المنهجية الممكنة لتعزيز الدراسة

كان بالإمكان إدخال منهج مقارن منهجي يقوم على تحليل منظم بين النظام الفرنسي ونظام قانوني آخر وفق عناصر محددة مسبقًا.

كما كان يمكن اعتماد دراسة حالة لتحكيم دولي يتعلق بعقد إداري، وتحليل أسبابه القانونية وتأثيره على مفهوم السيادة.

ويمكن أيضًا توظيف منظور الاقتصاد القانوني لتحليل العلاقة بين الدولة كمُتعاقد والتحكيم الدولي من زاوية توزيع المخاطر والحوافز.

الحكم الأكاديمي النهائي على المنهجية

المنهج المستخدم ملائم لعرض المفاهيم القانونية وتنظيمها، ويعكس قدرة الباحث على التعامل مع الأدبيات الفقهية.
إلا أنه يظل منهجًا تقليديًا لا ينتج تحولًا معرفيًا واضحًا، ولا يختبر المفهوم في سياق تطبيقي أو مقارن عميق.
تطوير المنهج نحو تحليل تطبيقي أو مقارن منظم كان سيمنح الدراسة عمقًا علميًا أعلى، ويرفعها من مستوى العرض الفقهي إلى مستوى البحث الدكتوري المنتج للمعرفة.

مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

Thank You